وللعوض شرط تعيينه لانية عدد ركعاته وللمقتدي نية صلوته واقتدائه

باب صفة الصلوة

وفرضها التحريمة وهي قوله الله اكبر او مايقوم مقامه
وهو شرط عندنا لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى وعند الشافعي ركن
فما مر من الحدث والقيام والقراءة والركوع والسجود بالجبهة والانف
به اخذ يجوز عند ابي حنيفة الاقتصار بالانف عند عدم العذر خلافا لهما
والفتوى على قولهما والقعدة الاخيرة قدر التشهد والخروج بصنعه وواجبها
قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر في الهداية ومراعاة
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وذكر في حواشي الهداية نقلا من المبسوط
كالسجدة الثانية فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة قبل ان يسجد الاولى
يقضيها ويكون القيام معتبرا لانه لم يترك الا الواجب اقول قوله فيما تكرر ليس
قيدا بل يجب بقي الحكم عن ماعداه فان مراعاة الترتيب في الاركان التي لا تتكرر
في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على ما سيأتي في باب سجود السهو
ان سجود السهو يجب بتقديم ركن الى آخره واورد والنظر بتقديم الركوع
قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب الا بترك الواجب فعلم ان الترتيب
بين الركوع والقراءة واجب مع انهما غير مكررين في ركعة واحدة فقال في الزخيرة
اما الركن فهو ان يركع قبل ان يقرأ فالترتيب واجبة عند اصحابنا
الثلثة فلا خالف زفر فانها فرض عنده فعلم ان مراعاة الترتيب واجبة مطلقا
فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهذا لم اذكره في المختصر ويخطر ببالي ان المراد بما تكرر
هاهنا تكرر في الصلوة احترازا عما لا يتكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وان تكرر في الاداء
والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب فيها ذلك فرض والقعدة الاولى
والتشهد ان ذكر في الزخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية واجبة

وفي الهداية قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لان المصنف
لم يأخذ بهذا لان قوله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود رضي الله عنه قل التحيات لا يوجب
الفرق فقراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب فيهما ولما
كانت القعدة الاولى واجبة لا سنة ولفظ السلام قال في الثالث فوقع عنده
فرض وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وتعيين القراءة وتعديل
الاركان خلافا لابي يوسف واثلث فرض فاتحة فرض وهو الاطمئنان بين الركوع وكذا
السجود وقدر بمقدار تسبيحة وكذا الاطمئنان بين الركوع والسجود
وبين السجدتين والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفي وسنن غيرها او ندب
اي ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة او مندوبة وعند الشافعي
لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعنده افعال
الصلوة اما فرائض او سنن او مستحبات فاذا اراد الشروع كبر حاذى
بعد رفع يديه والمراد بالحذاء الى الاباخي بالمد نحو الله ولا في باء اكبر
غير مؤخر اصابعه ولا ضام بل يترك كما هو حالها ما سبا بهامية شحمتي اذنيه
والمرأة ترفع حذاء منكبيها فان ابدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر
او لا اله الا الله او بالفارسية او فرغ عما جزء منها بعد ما اوذبح وسمى بها جاز
وبالله اعوذ لا فالصلوة انه يجوز ان يبدل العبد اكبر بذكر مما يدل على فخر التعظيم
ولا يثوب بالدعاء ويضع يمينه على شماله تحت سرته كالقنوت وصلوة
الجنازة ويرسل ما فوق الركوع وبين تكبيرات العيدين فالصلوة الا في صلوة
فيه ذكر مسنون فيضع الوضع وظاهر ما ليس كذا فيه الارسال ثم يثني
ولا يوجه اراد بالثناء سبحانك اللهم الخ والتوجيه قراءة الخ وجهت وجهي
بعد التحريمة ويتعوذ للقراءة لا للثناء والمختار ان التعوذ تبع الثناء فيقوله المسبوق

كانت ايضا واجبة